

أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية
قياسية خلال الفترة 1980-2014-

The impact of the international exchange system on economic
development in Algeria -An analytic and econometric study during the
period 1980-2014-

رزوق حسان باحث دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري

Abstract :

The purpose of this research is to analyze and measure the impact of the international exchange system on economic development in Algeria during the period 1980-2014, in order to achieve this objective, we have presented the evolution of foreign trade statistics and a set of economic and developmental indicators, in addition, we applied a modern measurement methods by using a Co-integration test of Johansson, ARDL model and Granger causality, in order to investigate this impact three models have been built, every model measures the impact of trade liberalization and direct foreign investment as independents variables on each of GDP/capita, the number of workers and agriculture value added as dependents variables. The results of this study indicate the positive impact on the GDP/capita, and the negative impact on both of the number of workers and the agricultural sector.

Key words: economic development;
international exchange system; test of Co-integration of Johansson; ARDL model;
Granger causality.

الملخص:

يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، ومن أجل تحقيق ذلك قمنا بعرض تطور إحصائيات التجارة الخارجية ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتنمية. واستخدمنا الأساليب القياسية الحديثة المتمثلة في منهج التكامل المشترك لجوهانسون، ومنهج الحدود، وكذلك سببية جرانجر، وهذا من خلال ثلاثة نماذج تقيس أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي عدد العاملين والقيمة المضافة في القطاع الزراعي كمتغيرات تابعة. وتشير نتائج الدراسة إلى الأثر الإيجابي على معدل النمو في نصيب الفرد، والأثر السلبي على كل من عدد العاملين والقطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: نظام التبادل الدولي؛

التنمية الاقتصادية؛ التكامل المشترك

لجوهانسون؛ منهج الحدود؛ سببية جرانجر.

لقد شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات كان من أهمها تأسيس النظام التجاري العالمي الجديد الذي تقوده منظمة التجارة العالمية، حيث يهدف هذا النظام إلى تنظيم المبادلات الدولية، إزالة كل العوائق والحواجز أمام انسياب تلك المبادلات وتسهيلها بين البلدان المتاجرة فيما بينها، وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

وبهدف الاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام، والنهوض باقتصاديات البلدان النامية، وإدراكها بحتمية الانضمام وعدم إمكانية البقاء بمعزل عن السياق العالمي، انضمت أغلب البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، لتسهيل المبادلات الدولية في التجارة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، وكذلك لتصحيح وضعها في الاقتصاد العالمي.

والجزائر واحدة من تلك البلدان التي أبدت رغبتها في الانضمام للمنظمة من خلال جملة المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك سعيا منها لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي والاستفادة من فرص التجارة العالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وتعتبر الجزائر جزءا من النظام التجاري العالمي، وتشارك في التجارة الدولية حتى وإن كانت لم تنضم بعد إلى المنظمة، حيث تتأثر سلبا أو إيجابا نتيجة مبادلاتها الدولية مع مختلف البلدان، وهذا ما أثار الجدل حول أثر التجارة الدولية على الاقتصاد الجزائري، والمكاسب أو المخاطر المحتملة، فيما لو انضمت الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية التي تقود نظام التبادل التجاري الدولي الحالي. هذا ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر نظام التبادل التجاري الدولي على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
فرضيات البحث:

- وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- الاتجاهات الموجبة لتطور التجارة الخارجية الجزائرية ومؤشرات التنمية الاقتصادية تعود أساسا إلى انتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشرات مستقلة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر تابع.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشرات مستقلة، وعدد العاملين كمؤشر تابع.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشرات مستقلة، ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر تابع.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

- تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر ومختلف المؤشرات الاقتصادية والتنموية، وذلك لاستنتاج نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري، وما إذا كان قادرا على خوض غمار المنافسة الدولية، عند انضمامه لاحقا إلى منظمة التجارة العالمية.
- قياس أثر نظام التبادل التجاري الدولي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرين باستخدام الطرق القياسية الحديثة.

حدود البحث:

بالنسبة لحدود البحث، فقد درسنا الجانب التجاري فقط من نظام التبادل الدولي، والذي عبرنا عنه في الدراسة القياسية كمؤشر مستقل ب: مؤشر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وأما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فأخذنا ثلاثة مؤشرات وهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي، وإجمالي عدد العاملين كمؤشر اجتماعي، ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر هيكلي، وكلها تعتبر مؤشرات تابعة.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي من خلال سرد موجز لنظام التبادل التجاري الدولي وموقع الجزائر منه، وتعريف كل من التجارة والتنمية الاقتصادية، والمنهج الاستقرائي من خلال أدوات المتمثلة في الإحصاء لتحليل تطور التجارة الخارجية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى توظيف الأساليب القياسية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا باستخدام التكامل المشترك "لأنجل-جرانجر" "وجوهانسون" "ومنهج الحدود"، وكذلك علاقة السببية، وذلك بالاستعانة ببرنامج "Eviews 7".

الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى أنه توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية، لكن أغلبها اقتصر على الجانب النظري والتحليلي دون قياس العلاقة بين المفهومين، وتلك الأبحاث التي اعتمدت على الجانب القياسي اكتفت بدراسة النمو الاقتصادي الذي يعتمد على التحليل الكمي فحسب. ولقد تم حصر عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع نلخصها فيما يلي:

1- دراسة "صواليلي صدر الدين" (2005-2006)،⁽¹⁾ حيث حاولت هذه الدراسة إيجاد آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وعلى دخل الدول النامية خلال الفترة 1981-2002، وكان الهدف من هذا البحث إيجاد العلاقة بين النمو والانفتاح التجاري وكذلك بين الانفتاح والدخل الفردي في الدول النامية، وهذا باستعمال نماذج "بانيل القياسية". ومن نتائج الدراسة تبين وجود علاقة مباشرة إيجابية بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، فإنها ليست موجودة إلا في بعض الدول المدروسة، حيث كانت سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، ثم تحولت إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية.

2- دراسة "ولد سيدي حسن" 2012،⁽²⁾ تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول أثر التجارة الخارجية على تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مع الاهتمام بحالة "موريتانيا"، وتوصل الباحث إلى أن التجارة الخارجية في البلدان النامية لم تستطع أن تلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وعلى وجه الخصوص في البلد المدروس.

3- دراسة "عبد الغفار غطاس"، "ومحمد زوزي" "وعبد الوهاب دادن" (2015)،⁽³⁾ تناولت هذه الدراسة تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2011، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصل البحث إلى وجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية تحديدا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الصادرات والواردات الحقيقية، بينما كان الأثر سلبيا على معدل التضخم الذي ارتفع خلال فترة الدراسة. وللإحاطة بجوانب الموضوع قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

1- تطور نظام التبادل التجاري الدولي وموقع الجزائر منه

2- التجارة والتنمية الاقتصادية

3- تحليل التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية والتنموية للجزائر

4- قياس العلاقة بين نظام التبادل التجاري الدولي والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.

1- تطور نظام التبادل التجاري الدولي الجديد وموقع الجزائر منه:

عرضنا في هذه النقطة وبشكل مختصر تطور النظام التجاري الدولي بدءا من اتفاقية "الجات" ووصولاً إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية، ثم تطرقنا إلى علاقة الجزائر بهذا النظام من خلال ما يلي:

1-1- تطور النظام التجاري الدولي الجديد:

كان مطلع سنة 1946م نقطة البداية لنشأة "الجات" حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث مشاكل التجارة الدولية، وفي عاصمة بريطانيا انعقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر من عام 1946م، أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد انعقدت في جنيف في شهر أكتوبر من عام 1947م، وانتهت إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة. ولقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أبرمت سنة 1947م وبدأ العمل بها من جانفي عام 1948م، وكان عدد الدول التي وافقت عليها في البداية 23 دولة من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا...، هذه الاتفاقية التي حلت محل "منظمة التجارة الدولية".⁽⁴⁾

ولقد برزت تحولات عديدة عجلت بتأسيس منظمة التجارة العالمية، وذلك بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي شهدت عدة جولات تجارية وصل عددها إلى 08 جولات منذ سنة 1947 حتى سنة 1994، انتهت بجولة "الأوروغواي"، والتي بدأت في سبتمبر 1986 وامتدت حتى سنة 1994.⁽⁵⁾

وبذلك شهد العالم مع مطلع عام 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ، حيث نصت اتفاقية "الجات" الأخيرة على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBR) وصندوق النقد الدولي (IMF). كما ستتولى تلك المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة أوروغواي وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتعتبر منظمة التجارة العالمية حاليا المرجع التجاري، الذي يحدد وينظم طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية لمعظم الدول.⁽⁶⁾

1-2- علاقة الجزائر بالنظام التجاري الدولي الجديد:

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 رغبتها بالانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، وكذلك في المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من 1995. حيث تم تكوين فوج عمل يسعى لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية في 17 جوان 1987.

في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998. وتتمثل المهام الموكلة لهذا الفوج في تقديم تقرير

أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014 بخصوص أعماله، وبروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار والمتمثلة في المؤتمر الوزاري.⁽⁷⁾

وظلت الجزائر دولة ملاحظة في "GATT" منذ 1994 ولم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة الانتقالية، والتي تجسدت من خلال احتكار الدولة للتجارة الخارجية، يضاف إلى ذلك استبعاد المنتجات الطاقوية من مفاوضات "GATT"، وبالتالي تأخر انضمام الجزائر إلى "GATT" سابقا و"WTO" حاليا. لكن في شهر ماي 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قبل طلبها وكان عليها إجراء مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف.⁽⁸⁾

من أجل استكمال مسار الانخراط إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبعد تقديم مذكرة وطلب الانضمام، دخلت الجزائر مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة، وقد مرت المفاوضات بثلاث مراحل:⁽⁹⁾

-مرحلة التفاوض النظامي أو متعدد الأطراف: تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة للبلد المفاوض والتي يتم فيها توضيح نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي لهذا البلد، وتدور الأسئلة المطروحة من الدول الأعضاء حول الإعانات، التعريفات الجمركية، الإعفاءات، إجراءات مكافحة الإغراق، رخص الاستيراد، المبادلات والإحصاءات ونظام الحماية لحقوق الملكية وغيرها من المجالات.

-مرحلة التفاوض حول الدخول إلى أسواق السلع: تتمحور هذه المرحلة حول التنازلات عن حقوق الملكية والدعم عند الاستيراد، وتكون المفاوضات ثنائية بين البلدان المفاوضة والشركاء الأساسيين في التجارة.

-مرحلة التفاوض حول التنازلات الخاصة في مجال الخدمات: تعتبر هذه المرحلة أصعب المراحل وخاصة للبلدان النامية ومنها الجزائر، حيث عليها أن تجري مفاوضات ثنائية في مجال الخدمات يتم من خلالها إيضاح المجالات الخدمية التي فتحتها للدول الأعضاء.

وقد مرت الجزائر بعدة محطات من خلال المفاوضات مع أعضاء منظمة التجارة العالمية لكنها لم تتوج بانضمامها إلى المنظمة، وكان آخرها الجولة الثانية عشر والتي انعقدت في 2014/03/31، حيث استلمت الجزائر أسئلة إضافية من طرف كل من "الاتحاد الأوروبي"، "كندا"، "الولايات المتحدة الأمريكية"، "نيوزلندا" و"أستراليا".⁽¹⁰⁾

إن رغبة الجزائر في الانضمام للمنظمة كانت وما تزال محل جدال كبير ما بين مؤيد ومعارض حول مدى إمكانية استفادتها من المزايا والفرص التي يتيحها النظام التجاري العالمي الجديد. ورغم الحظوظ الضئيلة المتاحة للاقتصاد الجزائري في ظل عدم المساواة والعلاقات غير المتكافئة

بين البلدان المتقدمة والنامية، إلا أن الانضمام يعتبر حتمية لا بد منها تزامنا مع معطيات الاقتصاد العالمي الراهنة. ونشير إلى أنه في حال الانضمام أو عدمه، الجزائر وكغيرها من البلدان النامية الأخرى تتأثر بما يجري في الحراك التجاري العالمي، ولا تستفيد بالقدر الذي يحقق أهدافها التنموية المنشودة، كما سنتحقق منه في هذا البحث، إلا إذا تضافرت جهود هذه البلدان في شكل كتلة واحدة مع رسم إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم بعيدة عن أي ضغوطات أو إملاءات خارجية، وتكون مشحونة بإرادة سياسية قوية.

2- التجارة والتنمية الاقتصادية:

تطرقنا في هذه الجزئية إلى تعريف التجارة الدولية بإيجاز ومفهوم التنمية الاقتصادية وكذلك مساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية كما يلي:

2-1- تعريف التجارة الدولية:

يعرف البعض التجارة الدولية أو التبادل الدولي أنها "تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان".⁽¹¹⁾ كما يعرفها البعض الآخر أنها "تشمل تبادل السلع المادية والخدمات ورؤوس الأموال وانتقال الأشخاص للسياحة والعمل".⁽¹²⁾ هذا يعني أن التبادل الدولي هو حركة صادرات وواردات السلع والخدمات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلع ليست مادية فقط بل تتعداها إلى السلع غير المادية والمتمثلة في المعرفة أو رأس المال الفكري، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وانتقال اليد العاملة المؤهلة للعمل بين مختلف البلدان.

2-2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين:

أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية أنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى زيادة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أما التيار الآخر فيمثل اقتصاديو الدول النامية، حيث يؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها عملية مجتمعية واعية تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدرج مشكلة البطالة، الفقر، الجهل والمرض، أي أنها العملية التي تسمح بانتقال الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم. وقد تأثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ولا سيما تجربة أمريكا الجنوبية وبعض الدول الآسيوية، إذ استطاعت تلك الدول تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالتزامن مع خفض معدلات

أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014

الفقر والتفاوت في الدخل، بينما عجز النمو الاقتصادي بمفهومه الغربي عن القضاء على مشكلة الفقر. وهكذا نجد أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي من حيث ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية- المادية والبشرية- القادرة على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة موارد المجتمع لتحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بما يتطلب إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وفي هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.(13)

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية بوصفها للعناصر الثلاثة التي تشتمل عليها والتي تتضمن: "القدرة على عيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، وتوفير مستوى معيشي لائق من خلال ولوج عالم الشغل والحصول على الدخل الضروري".(14)

وحسب "فرنسوا بيرو" فإن التنمية هي "مجموعة من التغيرات في الوعي والثقافة وكذلك التغيرات الاجتماعية للأفراد، التي تمكنهم من تكوين الناتج الحقيقي بشكل تراكمي ومستمر".(15) من التعاريف السابقة يمكن القول أن المعنى الحقيقي للتنمية لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، فلا بد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي والإنساني في التحليل، إذ أنه لا يمكن الحكم على بلد بأنه حقق تنمية حقيقية إلا إذا تمكن من تقليل ظاهرة الفقر، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي للأفراد والقضاء على البطالة بأشكالها، بالإضافة إلى توفير القدر المعقول من مأكول ومشرب وملبس وتعليم أساسي وعناية صحية.

2-3- مساهمة التجارة في التنمية:

حسب الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد فإن التجارة تعتبر عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يلي:(16)

- تعتبر التجارة مصدرا مهما لتصريف الفائض المتوقع من السلع الزراعية والمواد الخام، وهذا ما حدث في عدة دول نامية، خصوصا في دول جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا.
- إضافة إلى توسيع حجم الأسواق، تمكن التجارة الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تعطي فرصة أكبر للبلدان النامية التي تتمتع بمزايا تنافسية في أنشطة اقتصادية معينة للمشاركة في التبادلات التجارية العالمية.
- تسهل التجارة تدفق رأس المال الدولي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- نقل المعرفة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نموا له دور حاسم في عملية التنمية في تلك البلدان.(17)
- رفع كفاءة الإنتاج المحلي، حيث تعمل المنتجات المصنعة الجديدة على تنبيه الطلب المحلي.

إلا أنه ورغم كل التبريرات المقدمة لأثر التجارة الدولية الإيجابي على التنمية الاقتصادية، فإن اقتصادي التنمية الأوائل بدأوا يشككون في تطبيق مثل هذه الآثار ميدانيا، ولم يدعموا فرضية التجارة كمحرك للنمو، والتي وإن كانت صحيحة في دول مثل "بريطانيا" (خلال القرن التاسع عشر)، فإنها لم تعمل بنفس الطريقة اليوم بالنسبة للدول النامية، وهم يرون أن التجارة الدولية رغم أنها نمت بشكل كبير في هذه الدول على فترات طويلة، إلا أن امتداد تأثيراتها على الاقتصاد المحلي كان محدودا جدا. (18)

ونحن ندعم هذا الرأي، لأن الفوائد التي تجنيها البلدان بفضل علاقاتها التجارية، لا يمكن أن تترجم إلا إذا ارتفعت قيمة صادراتها نحو الخارج، غير أن واقع البلدان النامية يشير إلى العكس، ففي ظل العلاقات التجارية الدولية غير المتكافئة، أصبحت البلدان الأقل نموا سوقا لتصريف منتجات البلدان المتقدمة. أما عن وهم نقل المعرفة والتكنولوجيا، والمساعدات المقدمة والمعاملة الخاصة تجاه البلدان المتخلفة، فقد ظلت مجرد شعارات لتكريس تبعية هذه البلدان نحو بلدان العالم الأول.

3- تحليل تطور التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية والتنمية للجزائر:

قمنا فيما يلي بتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية والتنمية للجزائر للوقوف على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تحسين تلك المؤشرات، والتعرف على بنية الاقتصاد الجزائري.

3-1- تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

تناولنا بالتحليل تطور صادرات وواردات الجزائر، وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات الانفتاح التجاري من خلال ما يلي:

الجدول رقم 01: تطور التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات ومؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)

القيم بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	البيان	الصادرات	الواردات	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة	مؤشرات الانفتاح التجاري %
1995		10 240	10 761	0,001	54,70
1996		13 375	9 098	270	53,70
1997		13 889	8 687	260	52,20
1998		10 213	9 403	606,6	45,00
1999		12 522	9 164	291,6	50,40
2000		22 031	9 173	280,1	62,50
2001		19 132	9 940	1107,9	58,70
2002		18 825	12 009	1065	61,10
2003		24 612	13 534	638	62,10
2004		32 083	18 308	882	65,60
2005		46 001	20 357	1145	71,20
2006		54 613	21 456	1795,4	70,70
2007		60 163	27 631	1661,82	71,90
2008		79 298	39 479	2632,1	76,60
2009		45 194	39 294	2746,2	71,30
2010		57 053	40 473	2300,2	69,80
2011		73 489	47 247	2580	67,60
2012		71 866	50 376	3052,3	65,70
2013		64 974	55 028	2661,1	63,90
2014		62 886	58 580	1488	62,80

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات:

- المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS

- UNCTADSTAT

<http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

- World DataBank Indicateurs du développement dans le

monde <http://databank.banquemondiale.org/data/home.aspx>

من خلال الجدول نلاحظ تذبذبا في قيمة الصادرات الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة، فقد عرفت انخفاضا سنة 1998 قدر بـ: 10213 مليون دولار بعد الارتفاع الذي شهدته قبل ذلك، ويرجع ذلك الانخفاض إلى التدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12,94 دولارا للبرميل

الواحد بعدما كانت 19,49 دولار للبرميل عام 1997،⁽¹⁹⁾ لترتفع قيمة الصادرات مرة أخرى سنة 2000 بـ 22031 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي وصلت إلى 28,5 دولار للبرميل. وشهدت الصادرات ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات البترول الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية، إضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة في قطاع التجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري، وهذا ما أعطى نوعا ما صلاحيات للمصدرين المحليين لممارسة نشاطاتهم بأكثر حرية مما سبق،⁽²⁰⁾ حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات سنة 2008 بمبلغ 79298 مليون دولار.

وحسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك تمثل المحروقات أساس صادرات الجزائر إلى الخارج سنة 2014 بحصة 95,90 % من الإجمالي العام للصادرات، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فلا تزال هامشية بنسبة 4,10 % فقط من إجمالي حجم الصادرات، أي ما يعادل 2,5 مليار دولار أمريكي،⁽²¹⁾ وأما عن السلع المصدرة إلى الخارج فتكاد تكون معدومة، تأتي في مقدمتها السلع نصف المواد المصنعة بنسبة 3,40 % من إجمالي الصادرات ثم تليها السلع الغذائية والمواد الخام بنسبة 0,51 و 0,17 % على التوالي.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الواردات شهدت نموا كبيرا خاصة بعد سنة 2000، حيث ارتفعت قيمتها من 9173 مليون دولار سنة 2000 لتبلغ سنة 2014 ما مقداره 58580 مليون دولار أمريكي، أما التناقص في قيمة الواردات منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 1999 فيرجع إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري وشح الموارد المالية خلال تلك الفترة. ويفسر النمو المفرط حسب بعض الباحثين بـ: ⁽²²⁾ ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية، برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي خدمت الاستيراد بشكل كبير، والزيادات في أجور العمال والموظفين مما أدى إلى ارتفاع الطلب على مختلف السلع المستوردة مثل السيارات، وانعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية. بالإضافة إلى كل ما سبق فإن السبب الرئيس لتنامي الواردات الجزائرية يتمثل في ضعف الجهاز الإنتاجي الكفيل بتلبية حاجيات السكان. أما فيما يخص المستوردات التي ساهمت في ارتفاع فاتورة الواردات فتتمثل في السلع الصناعية في المرتبة الأولى، ثم الغذاء ثانيا لتليه مختلف السلع الاستهلاكية.⁽²³⁾

ورغم الفوائض التي حققها الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، فإنها لا تعود إلى نجاعة الأداء الاقتصادي الجزائري، وإنما ترجع بالدرجة الأولى إلى إيرادات الجزائر من صادرات

أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014

المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، فبمقارنة الصادرات خارج قطاع المحروقات مع الواردات، فإن الميزان التجاري سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة.

بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فلم تتجاوز قيمة 3000 مليون دولار طول فترة الدراسة، ولم تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 1% (24). ولم نسجل أكبر قيمة لتلك التدفقات إلا في سنة 2012 بمبلغ 3052,3 مليون دولار. وجميع سنوات الدراسة عرفت قيما أقل من هذا المبلغ، وخاصة في فترة التسعينيات، أين تميز الاقتصاد الوطني بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتدهور الأوضاع الأمنية، مما كان له الأثر السلبي على جذب المستثمر الأجنبي. (25) ورغم التحسن الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي منذ سنة 2001، بسبب الإجراءات التحفيزية للاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى تسطير البرامج التنموية من طرف الحكومة، ولا ننسى كذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005، إلا أن تلك التدفقات لم تكن في المستوى المرغوب، لأن أغلبها توجهت إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى. (26) كما بقيت بعيدة عن مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي التي استقبلتها البلدان المجاورة خاصة "مصر" و"المغرب"، فحسب معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في كل من مصر والمغرب مبالغ 4108,2 مليون دولار، 2138,7 مليون دولار على التوالي، كمتوسط للفترة 2005-2012، في حين أن الجزائر لم تتجاوز 2024,7 مليون دولار. (27)

بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري الذي يعرف بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، (28) والذي من خلاله نعرف درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، وقياس تبعيته التجارية ومدى ارتباطه بالاقتصاديات العالمية. فإن هذا المؤشر عرف انخفاضا خلال الفترة المدروسة من سنة 1995 بمعدل 55 % إلى 45 % سنة 1998، وهذا بسبب الاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة نتيجة صدمة البترول سنة 1986، حيث وصلت مستويات مؤشرات الانفتاح التجاري إلى 32 % سنة 1987، وهذا ما يعني أن الانفتاح التجاري في الجزائر متعلق بصادراتنا من المحروقات، ليرتفع المؤشر من جديد بداية من سنة 2000 بنسبة 63 % ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2008 بنسبة 77 %، وهذا راجع لارتفاع إيرادات صادرات البترول نتيجة ارتفاع أسعارها في تلك الفترة، ولكن ما لبث أن تراجع مؤشر الانفتاح التجاري سنة 2009 إلى 71 % بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب

على المحروقات، ومنذ ذلك الحين والمؤشر في تناقص مستمر إلى غاية سنة 2014 حيث بلغ 63 % إلى يومنا الحالي بسبب انهيار أسعار البترول وتراجع صادرات المحروقات.

لأول وهلة يبدو من خلال الجدول أن الاقتصاد الجزائري منفتح بدرجة مرتفعة على اعتبار أن المؤشر وصل إلى مستويات تفوق 60 %، وهذا ما يضع الاقتصاد الجزائري في خانة الدول الأكثر انفتاحا واندماجاً في الاقتصاد العالمي باعتبار أن معدل الانفتاح أكثر من 50 %، ولكن بنية الاقتصاد الجزائري تكشف الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات والتي تمتاز بعدم تنوعها من جهة، وضعف الإنتاج من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول أن صادرات المحروقات وزيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات القادمة من الخارج لهما التأثير الكبير في ارتفاع درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة.⁽²⁹⁾

2-3- الأداء الاقتصادي والتنموي للجزائر خلال الفترة (1995-2014):

حللنا في هذه النقطة مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية والتنموية للوقوف على أداء الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

الجدول رقم 02: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في لجزائر خلال الفترة 1995-

2014

القيم بالأسعار الجارية

البيان السنوات	إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	بطالة %	القيمة المضافة في قطاع الزراعة % من إجمالي الناتج المحلي
1995	42 066	1 440	27,9	10,5
1996	46 942	1 600	28,7	11,8
1997	48 177	1 610	25,4	9,48
1998	48 188	1 590	25,4	12,5
1999	48 641	1 580	25,4	12,2
2000	54 790	1 760	29,8	8,88
2001	54 745	1 730	27,3	10,2
2002	56 760	1 770	25,9	9,77
2003	67 864	2 090	23,7	10,3
2004	85 332	2 600	20,1	9,9
2005	103 198	3 100	15,3	8,01
2006	117 027	3 470	12,3	7,75
2007	134 977	3 940	13,8	7,69
2008	171 001	4 910	11,3	6,68

أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014

10,1	10,2	3 880	137 211	2009
9,03	10	4 470	161 207	2010
8,62	10	5 450	199 164	2011
9,4	11	5 580	207 845	2012
10,6	9,8	5 490	208 764	2013
11,1	9,5	5 480	212 358	2014

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات:

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

- بيانات صندوق النقد الدولي FMI

-UNCTADSTAT

<http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

-Perspective monde <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/>

- World Integrated Trade Solution WITS <http://wits.worldbank.org/>

- World DataBank Indicateurs du développement dans le monde

<http://databank.banquemondiale.org/data/home.aspx>

بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، نلاحظ من خلال الجدول أنه في ارتفاع مستمر، حيث سجلت أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة في عام 2014 بمبلغ قدر بـ 212358 مليون دولار أمريكي، وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول التي تجاوزت 100 دولار للبرميل سنة 2012، وأدنى قيمة سجلت له كانت في سنة 1995 بمبلغ 42066 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع للانكماش والركود الاقتصادي الذي عرفته الجزائر نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بسبب صدمة البترول سنة 1986 وما أتبعها من أزمات اقتصادية واجتماعية، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على النفط، ليعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى أعلى مستوى له في 2014، لينخفض مرة أخرى إلى يومنا الحالي، وهذا التراجع نتيجة انهيار أسعار النفط التي انخفضت تحت مستوى 50 دولار للبرميل.

ونفس الشيء يقال عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث عرف ارتفاعا هو الآخر خلال سنوات الدراسة، أين سجل أعلى قيمة له سنة 2012 بمبلغ 5580 دولار للفرد، ويفسر ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق على الأفراد. وبذلك تصنف الجزائر ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط حسب تصنيف البنك العالمي للدول النامية.

أما معدلات البطالة، فقد عرفت انخفاضا ملموسا خلال فترة الدراسة، فقد كان أعلى معدل للبطالة من إجمالي القوة العاملة في سنة 2000 قدر بـ 29,8%، وهذا بسبب المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر قبل هذه الفترة. لتتخفص البطالة إلى أدنى مستوى لها في سنة 2014 بمعدل 9,5%، وهذا الانخفاض راجع للبرامج التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، بفضل البحوث المالية التي عرفتتها الجزائر، خاصة بعد سنة 2005، أين انخفض معدل البطالة لأول مرة خلال الفترة المدروسة بمعدل 4,8% مقارنة بسنة 2004، وكمثال على تلك البرامج: عقود ما قبل التشغيل، وفي إطار الشبكة الاجتماعية وكذلك القروض المصغرة...، ورغم ذلك تبقى تلك البرامج كحل مؤقتة غير فعالة، وقد أثبتت عدم نجاعتها، لأنها غير موجهة لرفع طاقة إنتاج الاقتصاد الوطني في القطاعات الحيوية والاستراتيجية. ومعدل البطالة مرشح للارتفاع حسب توقعات خبراء اقتصاديين وهيئات رسمية دولية، نتيجة الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر، وذلك بسبب تقليص الإنفاق العمومي، والسياسات التقشفية للحكومة وتجميد التوظيف في المؤسسات والإدارات العمومية.

أما القيمة المضافة في قطاع الزراعة فلم تتجاوز نسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط للفترة المدروسة، ولم تتعدى نسبة نمو المؤشر 5% خلال نفس الفترة، وهو ما يعني ضعف وتراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، الأشغال العمومية والخدمات، رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية، بالإضافة إلى المزايا التي تمتلكها الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية مما يؤهلها لتلبية الطلب المحلي من منتجات زراعية وحتى التصدير للخارج.

ومن أسباب اختلال القطاع الفلاحي: (30) النمط التقليدي المتبع في الإنتاج، وعدم الاهتمام بالقطاع بالشكل الذي يكفل تحقيق النمو الاقتصادي مثله مثل قطاع المحروقات، وهذا ما نلمسه في نقص الاستثمارات الفلاحية، بالإضافة إلى عدم استيعاب القطاع لليد العاملة الفلاحية رغم توفرها.

4- قياس العلاقة بين نظام التبادل التجاري الدولي والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014:

البيانات وطريقة التحليل: تستخدم الدراسة بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2014، حيث حاولنا قياس أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال ثلاثة نماذج. مع العلم أننا استخدمنا اللوغاريتم لتفادي المشاكل القياسية. بالنسبة لمتغيرات النموذج الأول هي النمو الاقتصادي كمؤشر اقتصادي للتنمية معبرين عنه بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (Lpibh) وهو المتغير التابع وكل من الانفتاح التجاري (Loc) والاستثمار الأجنبي المباشر (Lide) كمتمغيرات مستقلة للتعبير عن نظام التبادل التجاري الدولي. أما النموذج الثاني فتمتغيراته

أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014 هي عدد العاملين (Lmt) كمؤشر اجتماعي للتنمية وكل من (Loc) و (ideL) كمتغيرات مستقلة. أما بخصوص النموذج الثالث فمتغيراته تمثلت في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام (Lagr) كمتغير تابع وكل من (Loc) و (Lide) كمتغيرات مستقلة.

يتم اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في كل نموذج من خلال اختبار وجود التكامل المشترك باستخدام منهج "جوهانسون"، وأيضاً منهج تحليل الحدود "ARDL"، كمؤشر على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يتم تقديرها وتقدير المرونات طويلة الأجل ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتقدير المرونات قصيرة الأجل ثم اختبار السببية بين المتغيرات، وقبل كل شيء لابد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى أم بعد إجراء الفروقات، ولقد تعددت اختبارات الاستقرارية إلا أن اختبار جذر الوحدة يعد من أهمها.

4-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قمنا في هذه المرحلة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار "ديكي فولر الموسع" وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج "Eviews 7"، مع الإشارة إلى أننا قد استخدمنا اللوغاريتم لتفادي المشاكل القياسية.

يبين الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية لجميع المتغيرات في المستوى وعند الفرق الأول، مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها بتدئة معيار "أكايك" المعدل (Akiake modified).

الجدول رقم 03: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

ADF TEST				
عند المستوى		عند الفرق الأول		
القيم المحسوبة	القيم الجدولية	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	المتغيرات
0,63	-1.95	-2.15*	-1.95	LPIBH
1.60	-1.95	-4.49*	-1.95	LOC
-1.60	-1.95	-3.16*	-1.95	LIDE
4.34*	-1.95			LMT
0.13	-1.95	-5.36*	-1.95	LAGR

* تشير إلى استقرارية السلاسل عند مستوى معنوية 5 %.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج EViews 7.

وحسب الجدول يتبين أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى إلا أنها تستقر عند الفرق الأول باستثناء سلسلة عدد العاملين فهي تستقر عند المستوى، بالتالي جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ماعدا عدد العاملين فهي متكاملة من الدرجة الصفر عند مستوى معنوية 5%.

4-2- اختبار التكامل المشترك Co-integration test ونموذج تصحيح الخطأ:

إن متغيرات النموذج الأول والثالث متكاملة من الدرجة الأولى فيمكن استخدام منهج التكامل المشترك "الجوهانسون"، في حين أن متغيرات النموذج الثاني فهي عبارة عن خليط بين الدرجة صفر والدرجة الأولى، وهنا نستخدم منهج الحدود للتكامل المشترك (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى. ونلخص اختبار التكامل المشترك للنماذج الثلاث في الجدول التالي، مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري (AIC) و (sc) في نموذج VAR:

الجدول رقم 04: اختبار التكامل المشترك

اختبار جوهانسون للتكامل المشترك					
النماذج	المتغيرات	الفرضية العدمية	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القيمة الجدولية
01	LPIBH/ LOC , LIDE	r=0	32,61663*	0,0231	29,79707
		r<1	11.33487	0.1917	15.49471
03	LAGR/ LOC , LIDE	r=0	42,57116*	0,0010	
		r<1	12.81087	0.1219	
(WALD TEST) اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك للنموذج الثاني					
02	المعادلة	إحصائية فيشر المحسوبة	الاحتمال	القرار	القيم الجدولية الأعلى و الأدنى
	DLMT	4,8775*	0,0388	وجود تكامل مشترك	4.58-3.49

*تشير إلى وجود شعاع تكامل مشترك.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج 7 EViews .

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم رفض الفرضية العدمية في الاختبار الأول وقبول الفرضية البديلة في النموذجين الأول والثالث، حيث أن قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود شعاع للتكامل المشترك، لكن في الاختبار الثاني تم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود متجهين للتكامل المشترك.

أما بالنسبة للنموذج الثاني فيبين اختبار "Wald test" وجود علاقة تكامل مشترك حيث أن قيمة إحصائية "فيشر" المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية الأعلى، وعليه نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك متجه وحيد للتكامل المشترك بين الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وعدد العاملين ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

- نموذج تصحيح الخطأ:

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التبادل الدولي، تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ كمرحلة أخيرة لاختبار التكامل المشترك وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نموذج تصحيح الخطأ

النموذج 01		$R^2 = 0.4051$ $F \text{ statistic} = 3.60$
العلاقة في الأجل الطويل		$L(PIBH)_{t-1} = -156.8978 + 33.76521L(OC)_{t-1} + 0.810904L(IDE)_{t-1}$
العلاقة في الأجل القصير		$D(LPIBH) = 0.008248 - 0.413215 D(LPIBH(-1)) + 0.171406D(LOC(-1)) - 0.000355D(LIDE(-1)) - 0.010283$
النموذج 02		$R^2 = 0.668$ $F \text{ statistic} = 32.53$
العلاقة في الأجل الطويل		$L(MT)_{t-1} = -2,64 - 0,605681 L(OC)_{t-1} + 0,019521L(IDE)_{t-1}$
العلاقة في الأجل القصير		$D(LMT) = 3.186663 + 0.834476D(LMT(-1)) - 0,007578D(LOC(-1)) + 0,008299D(LIDE(-1)) - 0.684818$
النموذج 03		$R^2 = 0.9205$ $F \text{ statistic} = 1.81$
العلاقة في الأجل الطويل		$L(AGR)_{t-1} = -25.30665 - 5.204173L(OC)_{t-1} - 0.152494L(IDE)_{t-1}$
العلاقة في الأجل القصير		$D(LAGR) = 0.016524 - 0.197494D(LAGR(1)) + 0.075266D(LOC(-1)) + 0.017316 D(LIDE(-1)) - 0.214512$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج 7 EVIEWS

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- علاقة طردية (أثر إيجابي) بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير بمرونة موجبة قدرها 0,17، حيث كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بـ 1 % ارتفع نصيب الفرد من الدخل بـ 0,17 %، وتظل هذه العلاقة طردية في الأجل الطويل بمرونة موجبة قيمتها 33,3، كما نلاحظ علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من

إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير بمرونة سالبة بلغت قيمتها 0,00035، لكنها تصبح طردية في الأجل الطويل بمرونة موجبة قيمتها 0,810904.

معامل التحديد يدل على أن 40% من التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سببها التغير في الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والباقي راجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج.

- علاقة عكسية (أثر سلبي) بين الانفتاح التجاري وعدد العاملين في الأجل القصير بمرونة سالبة بلغت قيمتها 0,007، فكلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% انخفض عدد العاملين بـ 0,007%، وهذه العلاقة تبقى عكسية في المدى الطويل بمرونة سالبة قيمتها 0,6%، أي كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% انخفض عدد العاملين بـ 0,6%، كما نلاحظ علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد العاملين في الأجلين القصير والطويل بمرونة بلغت قيمتها على التوالي 0,008 و 0,01، إلا أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في زيادة عدد العاملين ضئيلة جداً، فعندما يرتفع الاستثمار بـ 1% يرتفع عدد العاملين بـ 0,008% في المدى القصير وبـ 0,01% في المدى الطويل. معامل التحديد يدل على أن 92% من التغيرات في عدد العاملين سببها التغير في كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

- علاقة عكسية (أثر سلبي) بين الانفتاح التجاري ومساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل بمرونة سالبة قيمتها 5,20، أي كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بـ 1% انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بـ 5,20%، إلا أنها طردية في الأجل القصير بمرونة موجبة قيمتها 0,07، فكلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بـ 1% انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0,07%، كما نلاحظ علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل بمرونة سالبة بلغت قيمتها 0,15، غير أنها طردية في الأجل القصير بمرونة موجبة 0,01.

معامل التحديد يدل على أن 23% من التغيرات في مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي سببها التغيرات في كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة لإحصائية فيشر المحسوبة فهي أكبر من القيمة الجدولية 3,27 بالنسبة للنموذجين الأول والثاني، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذجين، أما النموذج الثالث فقيمة "فيشر" المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض المعنوية الكلية للنموذج.

4-3- اختبار السببية لجرانجر:

إن اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغير التابع والمتغير المستقل وفق شعاع الانحدار الذاتي،⁽³¹⁾ والجدول الموالي يوضح نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم 06: علاقة السببية بين المتغيرات

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
LIDE does not Granger Cause LPIBH	30	7.35605	0.0115
LOC does not Granger Cause LIDE		7.27696	0.0119
LOC does not Granger Cause LMT	32	2.70399	0.0670

المصدر: برنامج EVIEWS7

- من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ووجود علاقة سببية تتجه من الانفتاح التجاري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%، لأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0,05، كما نلاحظ وجود علاقة سببية تتجه من الانفتاح التجاري إلى عدد العاملين عند مستوى معنوية 10%، لأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0,10، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية في الاتجاهات سالفة الذكر.

خاتمة:

لقد تم من خلال هذا البحث تتبع وتحليل تطور مؤشرات نظام التبادل التجاري الدولي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، حيث تم التطرق للإطار النظري للدراسة بشكل موجز وتقديم عرض عن تطور كل من مؤشر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تحليل تطور الصادرات والواردات وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا باستخدام الأساليب القياسية الحديثة بداية بتحليل السلاسل الزمنية إلى اختبار التكامل المشترك وسببية "جرانجر"، وذلك لقياس أثر نظام التبادل الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- من خلال إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر ومختلف المؤشرات الاقتصادية والتنموية، أكدت الدراسة هشاشة الاقتصاد الجزائري وضعف بنيته الإنتاجية وعدم تنوع جهازه التصديري الذي يعتمد على مادة واحدة فقط. وبالتالي يشكل تهديدا حقيقيا على الاقتصاد الجزائري في ظل المنافسة التجارية الدولية القوية، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى للبحث.

- اتضح من خلال الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وعدد العاملين ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، أما اختبار العلاقة السببية فقد أثبت وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الانفتاح التجاري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الانفتاح التجاري إلى عدد العاملين، ووجود علاقة سببية باتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

- وقد بينت الدراسة الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجلين الطويل والقصير، إلا أنه ورغم هذه العلاقة الطردية، إلا أن هذا النمو ناتج أساسا عن ارتفاع أسعار البترول الذي ترجم بزيادة الإنفاق على الأفراد، فهو نمو اقتصادي ريعي، وهذا يدل على أن الظرف الحالي لنظام التبادل الدولي (المركّز على صادراتنا من المحروقات) لا يمكن الاعتماد عليه من أجل الحصول على نمو اقتصادي حقيقي، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية.

- بينت الدراسة الأثر السلبي للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على عدد العاملين، ويمكن تفسير ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات، إلا أن الاستثمارات في هذه الأخيرة تعتمد على العمالة الأجنبية وبالتالي لا تساهم في خلق مناصب شغل محلية

أثر نظام التبادل التجاري الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014
وزيادة عدد العاملين. كما أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر قليلة من حيث القيمة والعدد وهذا ما يجعل مساهمتها في سوق العمل محدودة، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة.
- أثر سلبي للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، مما يدل أن عوائد الصادرات لم توجه إلى استثمارات في القطاع الزراعي والذي يعتبر من القطاعات المنتجة في الجزائر، كما أن الواردات معظمها استهلاكية ولا يتم استيراد المواد التي تدعم رفع الإنتاجية والتنوع في الاقتصاد الوطني، كما أن الاستثمارات الأجنبية قليلة جدا ومعظمها موجه للتصدير، وبالتالي نرفض الفرضية الرابعة.
وبصفة عامة يمكن القول أن نظام التبادل التجاري الدولي أثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وفي الأخير نوصي بضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري على جميع المستويات واستكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية خاصة في القطاع الزراعي، والذي من شأنه إحداث نقلة نوعية للجزائر في ظل المؤهلات الفلاحية التي تزخر بها بلادنا، وهذا ما يتطلب حضور الدولة في تحقيق ذلك، وبرؤية تنموية واضحة المعالم مبنية على الرغبة والإرادة السياسية، وضرورة الاهتمام الكبير بالتعليم والعنصر البشري. ونوصي كذلك بعدم التسرع في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حتى تكون الجزائر مستعدة بشكل كاف لخوض غمار المنافسة الدولية الشرسة، ويعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب أحد الأشكال الضرورية والهامة للاستفادة من مزايا الحراك التجاري العالمي، وتفادي سلبيات النظام التجاري العالمي الجديد.

- (1)- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- (2)- ولد سيدي حسن، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.
- (3)- عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015.
- (4)- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 133-134.
- (5)- Roland sôroussi : **GATT , FMI et la Banque mondiale, Les nouveaux gendarmes du monde**, Paris , 1994, P30.
- (6)- عمر مصطفى محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2014، ص ص: 106-107.
- (7)- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema>
- (8)- فاتح حركاتي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، 2015، ص 233.
- (9)- إكرام مياشي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص ص : 233-234.
- (10)- نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 240.
- (11)- Danjuma Naisla Hassan, Habakuk Aboki, Amos Anyesha Audu, **international trade : a mechanism for emerging market economies**, international journal of development and emerging economies, european center for research training and development, UNITED KINGDOM, vol 2, no 4, 2014, p 26. www.eajournals.org
- (12)- نشأت عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 25.
- (13)- سحر عبد الرؤوف سليم، **عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص ص: 82-83.
- (14)- Matouk Belattf, **économie du développement**, OPU, ALGER, 2010, p 35.
- (15)- Bernard Conte, **le développement : concept et différentes approches**, 2001. <http://Conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/intro1.htm>
- (16)- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص: 179-180.
- (17)- World trade report, **trade and development**, WTO, 2003, p84. www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr03_chap2a_e.pdf

- (18)- عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 159.
- (19)- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر-مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010-2011، ص 148.
- (20)- حمزة علي، حفيظ إلياس، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2010، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، العدد 5، 2014، ص 11.
- (21)- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- (22)- مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع: البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، 25 أبريل 2016، ص ص 6-7.
- (23)- مراد يونس، نفس المرجع، ص 5.
- (24)- Data.albankadawli.org
- (25)- بلال ملاخسو، آمال تخنوني، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني بعنوان: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية"، جامعة ورقلة، 18-19 نوفمبر 2015، ص 22.
- (26)- بلال ملاخسو، نفس المرجع.
- (27)- هدروف محمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر: 1970-2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 2، 2014، ص 96.
- (28)- إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 176.
- (29)- دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 11، 2014، ص 26.
- (30)- عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي.. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، ملتقى دولي بعنوان: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 16.
- (31)- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة أداء المؤسسات لجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 02، 2012، ص 206.